

**أداء سوق التأمين الجزائري بين مطرقة
التضخم وسندان البطالة خلال الفترة
١٩٩٥ – ٢٠٠٩ : تحليل الأثر من منظور
مؤشري الكثافة والاختراق**

طارق قندوز(*)

أستاذ مساعد، جامعة المسيلة – الجزائر.

إبراهيم بلحيمر

أستاذ محاضر، جامعة الجزائر.

مقدمة

يعاني الاقتصاد الجزائري منذ استقلال البلاد إلى غاية اليوم عجزاً فادحاً في النمو خارج المحروقات، وهشاشة جسيمة في التسيير الفعال للمؤسسات الإنتاجية، بسبب العقدة الهولندية والتبعية المفرطة للثروة الريعية الناضبة والاعتماد المبالغ فيه على الطاقة الأحفورية الاستخراجية (شركة سوناطراك العمود الفقري للاقتصاد الوطني)، ويمكن إبراز ذلك في المعطيات والأرقام الآتية:

- ٧٦ بالمئة من إيرادات الجزائر تستمد من الجباية البترولية؛
- ٧٥ بالمئة من النفقات العمومية أغلبيتها الساحقة مداخل المحروقات؛
- ٩٧ بالمئة من الصادرات الجزائرية عبارة عن محروقات؛
- ٥٠ بالمئة من بنية الناتج الداخلي الخام عبارة عن محروقات (٥ بالمئة صناعة؛ ٢٥ بالمئة زراعة، ٢٠ بالمئة خدمات).

أدت هذه الاختلالات الهيكلية العميقة فضلاً عن الهزات والأزمات الدولية العنيفة إلى تفشي معضلي معدلات البطالة الفاحشة والموجات التضخمية الخطرة وإفرازاتهما الانكماشية السلبية في أداء كل القطاعات الاقتصادية، على غرار تكاليفهما المعيشية السيئة وما يتمخض عنهما من احتقان شعبي يهدد السلم والأمن الاجتماعي، لذلك سارعت السلطات العمومية إلى تطبيق حزمة هائلة من الإصلاحات الراديكالية بالتنسيق مع المؤسسات المالية الدولية عشرية التسعينيات (١٩٩٨/١٩٨٩) (التثبيت والتعديل الهيكليين)، ثم تعميق ذلك بإطلاق المخططات الخماسية التنموية (٢٠٠٩/٢٠٠١) بغلاف مالي ١٥٦,٩ مليار دولار، تم ضخه لتحريك عجلة الإنتاج وتسريع وتيرة الاستثمار، بالموازاة مع دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠٠٥ حيز التنفيذ، إلى جانب اتفاقية المنطقة العربية للتبادل الحر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، والانضمام المتوقع إلى المنظمة العالمية للتجارة كروافد لتسهيل الانخراط الديناميكي في منظومة الاقتصاد العالمي، على خلفية توفير مناصب الشغل للمواطنين وتحسين القدرة الشرائية لشرائح واسعة من النسيج المجتمعي.

وفي الإطار ذاته يعد قطاع التأمين الجزائري من القطاعات المالية التي مستها موجة الإصلاحات الجذرية العميقة، وذلك بإصدار القانون رقم ٠٧/٩٥ المؤرخ في ٢٥/١/١٩٩٥، وهو منعرج حاسم تم على إثره إلغاء الاحتكار وتثبيت المنافسة بتحرير وافتتاح السوق على المتعامل الأجنبي، ثم تعميق هذه الإصلاحات بسن القانون رقم ٠٤/٠٦ الصادر في ٢٠/٤/٢٠٠٦، بيد أن صناعة التأمين الوطني قياساً بصناعة التأمين العالمية من منظور النجاعة تبقى بعيدة عن المعايير والمستويات الدولية المقبولة باستقراء المؤشرات الأدائية الكثافة والاختراق للمدة (١٩٩٥ - ٢٠٠٩)، ويعزو الكثير من الخبراء والمحللين الحصيلة المتواضعة والعوائد الهشة لمجموع الأقساط المكتتبة إلى وجود مشكلات بنيوية ومعضلات تنظيمية ضاربة في القطاع تجتاح أعماقه، ومن هذه العقبات والعراقيل البطالة والتضخم اللتان تغذيان باقي المعوقات والصعوبات على غرار نقص الثقافة والوعي التأميني.

ويبدو في هذا السياق، أن قطاع التأمين الجزائري الذي يعد منظومة مالية حساسة ليس بمنأى عن تداعيات ارتفاع المستوى العام لأسعار المواد الاستهلاكية، وكذلك شركات التأمين العمومية والخاصة

على حدٍ سواء ليست بمعزل عن انعكاسات زيادة السكان العاطلين عن العمل، من زاوية الإقبال والتوجه أو العزوف والإعراض عن اقتناء وثائق الحماية والضمان، باعتبار أن بوالص التأمين خدمة تتم مقابل مبلغ مادي.

إذاً في خضم الطروحات والمعطيات السالفة تبرز المعضلة البحثية بالحاح وإصرار: «إلى أي مدى يمكن أن يؤثر التضخم البطالة في تباطؤ وتيرة نمو قطاع التأمين الجزائري وتراجع مكانته في سوق التأمين الدولي من منظور مؤشري الكثافة والاختراق خلال الفترة الزمنية (١٩٩٥ - ٢٠٠٩)؟».

وتكمن الأهمية البالغة التي تكتسبها هذه الأبحاث، في كونها جاءت في وقت يشهد فيه قطاع التأمين الجزائري، تحولات انتقالية متسارعة الإيقاع وتطورات عميقة وديناميكية في عدة مجالات تمس جوانب العرض والطلب والمنافسة، حيث إن قطاع التأمين في الجزائر من أهم الأسواق البكر الواعدة، حيث تقدر بـ ٧ مليارات دولار على اعتبار أن الجزائريين من بين أقل الشعوب من حيث التغطية في مجال التأمين في المنطقة العربية ومنطقة المتوسط، فهو قطاع قابل للتطوير بالنظر إلى الإمكانيات التي يتمتع بها، فنسبة إنتاج شركات التأمين في الجزائر تقدر بـ ١ بالمئة من الناتج المحلي الخام، والقدرات الموجودة أكبر من ذلك. وفي سياق الطموحات والآفاق التنموية المنشودة للحكومة الجزائرية واستغلالاً للبحوحة والراحة والملاءة المالية الراهنة بسبب أسعار النفط المرتفعة تم إطلاق برنامج الاستثمار العمومي المخصص له غلاف مالي قدره ٢٨٦ مليار دولار لتكريس الجهود الرامية إلى محاربة التضخم ومكافحة البطالة وتحقيق التنمية المستدامة (توفير ثلاثة ملايين وظيفة، والبنى التحتية، والوحدات السكنية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والقروض الاستهلاكية... إلخ).

أولاً: المسار التأميني في الجزائر من الاحتكار إلى المزاخمة والتباري

١ - مرحلة الاحتكار خلال الفترة الممتدة من ١٩٦٢ إلى غاية ١٩٩٥

فيما يخص مرحلة ما بعد الاستقلال، مر قطاع التأمين بثلاث مراحل تنظيمية:

أ - المجال الزمني الممتد من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٦

قامت السلطات العمومية بإصدار قانون بتاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٢ نص على استمرار تطبيق التشريع الفرنسي، إلا ما كان منها مخالفاً ومنافياً للسيادة الوطنية، فنجم عن ذلك سريان العمل بالنصوص التشريعية والتنظيمية في مجال التأمين سواء أكانت عامة كالقانون المدني والقانون التجاري أم خاصة كقانون ١٩٣٠ المتعلق بالتأمين البري، وقانون ١٩٥٨ المتعلق بإلزامية التأمين على السيارات. إلى غاية صدور أول تشريع جزائري في مجال التأمين بموجب قانون ١٩٧/٦٣ المؤرخ في ٨ حزيران/يونيو ١٩٦٣ الذي مثل بداية النشاط الفعلي للتأمين الجزائري، ومحتوى هذا التدخل القانوني ينص على:

- إنشاء عملية إعادة التأمين، وجعلها قانونية وإجبارية لجميع عمليات التأمين المحققة في الجزائر، وهذا من خلال تأسيس الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين (CAAR) كشركة وطنية؛

- التزام شركات التأمين الأجنبية بشروط وتدابير يجب أن تراعيها لتمكينها من موازنة نشاطها في الجزائر، وهي تقديم ضمانات بدفع كفالة مسبقة لدى الخزينة العمومية، وضرورة طلب الحصول على الاعتماد من وزارة المالية.

ويمكن القول إن أهم الأغراض والمرامي التي كان يهدف إليها قانون ١٩٦٣ تتمثل بتكثيف وتكريس رقابة الدولة على استعمال الأموال المجمعة من الأقساط المحصلة، إضافة إلى التحكم والحد من سياستها الاستعمارية الراسخة والمتمثلة بانتهاز الفرصة لتحويل وتهريب رؤوس الأموال التي كانت تجنيها كمداخيل وأرباح طائلة نحو الخارج بصورة مستمرة عن طريق عمليات إعادة التأمين لأن الشركات الفرنسية موجودة من خلال فروعها في الجزائر أما مركزها ففي فرنسا، وقد قامت بالتهرب في العديد من المرات من دفع التعويضات المستحقة لضحايا الحوادث، وبالتالي حرمان الخزينة من ادخار مبالغ هامة. ونتيجة لذلك اتخذت شركات التأمين الأجنبية قرار المغادرة والانصراف والتوقف الفوري عن موازنة نشاط الاستغلال، والانسحاب من الساحة التأمينية باستثناء بعضها، دون مراعاة إجراءات التصفية المعمول بها والمنصوص عليها في قانون ١٩٦٣. ولم يبق سوى ١٧ شركة. ولسد هذا الفراغ، بادرت الحكومة بمقتضى قرار صادر بتاريخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ باعتماد أربع شركات وطنية هي الشركة الجزائرية للتأمين (SAA) كمؤسسة اقتصادية مختلطة جزائرية - مصرية، والصندوق المركزي لإعادة التأمين للتعاونية الزراعية (CCRMA)، والتعاونية الجزائرية لتأمين عمال التربة والثقافة (MAATEC)^(١).

ب - المجال الزمني الممتد من ١٩٦٦ إلى ١٩٨٨ (احتكار الدولة)

قررت السلطات المركزية للبلاد تأمين القطاع من أجل تنظيم نشاطه واستغلاله، وكبح جماح هيمنة الشركات الأجنبية، وقد تمثل هذا التدخل للدولة بإصدار قوانين مكمله لقانون ١٩٦٣ وتنص على الآتي:

- الأمر رقم ١٢٧/٦٦ المؤرخ في ١٧ أيار/مايو ١٩٦٦ ينص بموجبه على احتكار الدولة استغلال عمليات التأمين كافة؛

(١) لمزيد من التفصيل، انظر: معراج جديدي، محاضرات في قانون التأمين الجزائري (بن عكنون - الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٥)، ص ١٥ - ١٦؛ عبد الرزاق بن خروف، التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري، ط ٣ (الجزائر: مطبعة رادكول، ٢٠٠٢)، ج ١، ص ٣٢ - ٣٣؛ جميل جبر، «التأمين في الجزائر»، الاكتواري العربي: الموسوعة العربية للعلم الاكتواري (١٦ حزيران/يونيو ٢٠١٠)، <<http://www.arabicactuary.com/showthread.php?t=1629>>، تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٢/١/٢٠١١، و: Ali Hassid, *Introduction a l'étude des assurances économiques* (Alger: Entreprise nationale du livre (ENAL), 1984), pp. 23-24.

- الأمر رقم ١٢٩/٦٦ المؤرخ في ٢٧ أيار/ مايو ١٩٦٦ ينص بموجبه على تأمين القطاع، إذ تنتقل جميع الأموال والحقوق والالتزامات التي هي على عاتق الشركات الأجنبية بعد أن تم تأمينها إلى الدولة.

ونُظّم القطاع بموجب قانون التأمينات والقانون المدني، خاصةً أحكام المادة ٢١٩ إلى غاية المادة ٦٢٥ من هذا الأخير، وفي سنة ١٩٧٣ تم إنشاء الصندوق المركزي لإعادة التأمين (CCR)، وتم تخصيصه لعمليات إعادة التأمين، ثم صدر في ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤ الأمر ١٥/٧٤ المتضمن إلزامية التأمين على السيارات.

وعندما صدر القانون المدني بالأمر رقم ٥٨/٧٥ المؤرخ في ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥ خصص القسم الأول للأحكام العامة للتأمين، بينما خصص القسم الثاني لأنواع التأمين، ويمتد هذا الفصل من المادة ٦١٩ إلى المادة ٦٤٣.

وبتاريخ ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦ قرّر وزير المالية إدراج مبدأ التخصص لعمل شركات التأمين، فورثت الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR) الأخطار الصناعية وأخطار النقل، وتخصّصت الشركة الوطنية للتأمين (SAA) بتأمين السيارات وأخطار الخواص وبدرجة أقل تأمين الأشخاص، وبإلغاء المنافسة بين شركات التأمين أصبح للتخصص الأثر الكبير في السوق (العرض والطلب)، الأمر الذي أدى فيما بعد إلى صعوبة التأقلم مع الانفتاح الذي تبع إصلاحات ١٩٨٨.

وفي سنة ١٩٨٠ ألغيت المواد ٦٢٦ إلى ٦٤٣ من القانون المدني، وهي التي كانت تنظم الأحكام الخاصة بأنواع التأمين، وذلك بعد أن تولى هذا التنظيم نص جديد هو القانون رقم ٠٧/٨٠ المؤرخ في ٩ آب/ أغسطس ١٩٨٠ المتعلق بالتأمينات، وهو تقنين كامل للتأمين يتناول التأمين البري والبحري والجوي^(٢).

ج - المجال الزمني الممتد من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٥ (إلغاء التخصص)

هي مرحلة تمهيدية تعود مسبباتها إلى تأثير الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية التي استهدفت استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية حسب القانون رقم ١/٨٨ المؤرخ في ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨. في إطار انتهاج السلطات الوصية في البلاد استراتيجية التكيف مع مستجدات الظروف التي شهدتها المحيط الداخلي، ومسيرة التحولات الطارئة في خريطة البيئة الدولية.

والشيء نفسه ينطبق على شركات التأمين، حيث قررت الحكومة عام ١٩٩٠ إلغاء مبدأ التخصص والسماح لها بتنوع محفظة المنتجات التأمينية، واستغلال جميع عقود التأمين المتاحة من أجل تفعيل المنافسة بينها كدافع للرفع من مردوديتها (باستثناء إعادة التأمين المحصور في الشركة (CCR)، ومن أجل

(٢) لمزيد من التفصيل، انظر: الجريدة الرسمية (الجزائر): العدد ٤٣، ٣١/٨/١٩٦٦؛ العدد ٨٣، ١/١٠/١٩٧٣؛ العدد ١٥، ٣٠/١/١٩٧٤؛ العدد ٣٣، ٩/٨/١٩٨٠؛ موقع شذرات الإلكتروني، <http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=13587>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ ١٥/١/٢٠١١)؛ <http://www.el-jeel.com/vb/showthread.php?t=5770>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠/١/٢٠١١)، و Mokhtar Naouri، «Etude sur le marché algérienne des assurances: Un Fort potentiel à exploiter», *Revue algérienne des assurances*, no. 4 (2001), p. 16.

ضمان تنفيذ هذه الإصلاحات تم إنشاء الاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين (UAR) في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٤^(٣).

٢ - مرحلة المنافسة خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٥ إلى غاية اليوم

فيما يخص مرحلة التحرير والانفتاح، مر قطاع التأمين بمرحلتين تنظيميتين:

أ - المجال الزمني الممتد من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٦ (الإصلاحات)

عرف قطاع التأمين الجزائري نظاماً واتجاهاً جديداً بصدر الأمر ٠٧/٩٥ المؤرخ في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ المتعلق بالتأمينات، الذي تمخض عن عملية إصلاح حقيقية ورياديكية، وقد ألغى هذا الأمر في المادة ٢٧٨ منه جميع الأحكام المخالفة له، خاصة القانون رقم ٢٠١/٦٣ والقانون رقم ٠٧/٨٠، وفتح المجال لميلاد ظاهرة جديدة لم تكن معهودة في السابق تتجلى في المنافسة التسويقية بين متعاملي القطاع العمومي والخاص كرافد استراتيجي لتنشيط الاستثمار في سوق التأمين الجزائري.

ومن أجل دعم وتطوير جهاز التأمين ليكون أداة تنموية ناجعة تم وضع معايير لإنشاء شركات تأمين برأس مال أدنى، وإحداث مهنة لوسطاء التأمين، وتحديد شروط ممارسة مهنة الوكيل والسّمسار، وبغية التنظيم ورقابة الدولة على نشاط شركات التأمين العاملة في القطاع تم تأسيس المجلس الوطني للتأمينات (CNA). وكتيجة لفيضانات باب الواد عام ٢٠٠١ وزلزال بومرداس عام ٢٠٠٣، قنّنت الدولة بمقتضى الأمر رقم ١٢/٠٣ المؤرخ في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٣ إلزامية التأمين على الكوارث الطبيعية وتعويض الضحايا^(٤).

ب - المجال الزمني الممتد من ٢٠٠٦ إلى اليوم (تعميق الإصلاحات)

بالموازاة مع ما سلف، ولتدارك النقائص والاختلالات التي عرفها القطاع، تمّت مراجعة قانون التأمينات حيث أصدر القانون ٠٤/٠٦ المؤرخ في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٦ المعدل والمتمم للأمر ٠٧/٩٥، لدواعي كثيرة وأسباب مختلفة، منها تعميق الإصلاحات لمواجهة تحديات تغير قواعد اللعبة التنافسية في بيئة العولمة المالية المتسارعة والتكتلات الإقليمية والتحالفات الاندماجية بين الشركات، فجاء القانون ٠٤/٠٦ لتسريع وتيرة عملية تحرير السوق أمام شركات التأمين الأجنبية، على غرار رغبة الحكومة في توخي ظهور/حدوث ظاهرة الفساد المالي التي عرفتتها بعض المؤسسات المالية في السنوات الأخيرة في قطاع التأمين.

(٣) لمزيد من التفصيل، انظر: بوعلام طفياني وبوجمعة بن قارة، دراسة حول قوانين التأمين المغاربية (الجزائر: [د. ن.], Boualam Tafiani, *Les Assurances en Algérie* (Alger: Office des publications universitaires, ١٨، و، ١٩٩٤)، ص ٩٩، p. 99.

(٤) لمزيد من التفصيل، انظر: «الأمر رقم ٠٧/٩٥ المؤرخ في تاريخ ١/٢٥/١٩٩٥»، الجريدة الرسمية، العدد ١٣، ١٩٩٥/٣/٨.

ويتمحور القانون ٠٤/٠٦ حول النقاط الآتية لتطوير سوق التأمين:

- تحفيز النشاط: عن طريق تنوع المنتجات التأمينية والاستجابة لتطلّعات المتعاملين وضمان حماية أكبر وأوثق لحقوق المؤمنّين وشفافية أكبر في التسيير؛

- تدعيم الأمن المالي لشركات التأمين: تقييم جيد للأخطار لتقوية الوضعية المالية لشركات التأمين، من خلال وجوب توافر هذه الأخيرة على صلاصة مالية جيدة ومسيرين أكفاء؛

- إعادة تنظيم الجهاز الرقابي على التأمينات: من خلال إنشاء لجنة مستقلة للإشراف على التأمينات (CSA) تحل محلّ مديرية التأمينات بوزارة المالية؛ وتأسيس الهيئة المركزية للمخاطر تضمن الرقابة المستمرة للأخطار محل التأمين وتأسيس صندوق ضمان للمستأمنين (المؤمن لهم).

- دعم الحوكمة لشركات التأمين: من خلال عقود الأداء للمسيرين، ووضع آليات قانونية من شأنها ضمان تسيير فعّال لمجالس إدارة شركات التأمين؛

- تنوع قنوات التوزيع: لضمان التنوع في الوساطة، ويمكن تسويق المنتج التأميني من خلال قنوات أخرى غير شركات التأمين خاصة عن طريق الشبكة البنكية (صيرفة التأمين).

إضافة إلى إصدار المرسوم التنفيذي رقم ١٣/٠٩ المؤرخ في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ المتضمن القانون الأساسي النموذجي لشركات التأمين ذات الشكل التعاصدي الذي يعبد الطريق لشركات التأمين التكافلي العمل في السوق الجزائرية.

والجدير بالذكر والتنبيه في هذا الصدد، أن قرار الفصل الفعلي لتأمينات الأشخاص عن تأمينات الأضرار، يعتبر من أهم القرارات التي تمخض عنها القانون ٠٤/٠٦ (أصبح ساري المفعول بداية من ١٣ آذار/مارس ٢٠١١ بعد مهلة ٥ سنوات) إضافة إلى رفع الحد الأدنى لرأس المال الاجتماعي للشركات الناشطة في نظام التأمين الجزائري:

- تأمين الأشخاص: ١ مليار دينار لشركات المساهمة؛ ٦٠٠ مليون دينار للشركات التعاونية.

- تأمين الأضرار: ٢ مليار دينار لشركات المساهمة؛ ١ مليار دينار للشركات التعاونية.

- إعادة التأمين ٥ مليارات دينار لشركات المساهمة التي تمارس حصرياً نشاط إعادة التأمين.

وقد شهد قطاع التأمين الوطني تغييرات جذرية من حيث قنوات التوزيع (الشبكة التجارية)، منذ سنة ٢٠٠٨ حيث أبرمت سلسلة من الاتفاقيات بين شركات التأمين والبنوك، وهي في منحى تصاعدي إلى اليوم، كما يعرف السوق تدفقاً متسارعاً للشركات الأجنبية لاسيما الفرنسية بعد قرار الفصل، وتسوية النزاعات التي تعود إلى ٤٢ سنة إلى الوراء، ويبقى سوق التأمين الوطني سوقاً بكرةً وواعدةً يتمتع بقدرات ضخمة غير مستغلة^(٥).

(٥) لمزيد من التفصيل انظر: الجريدة الرسمية (الجزائر)، العدد ١٥، ١٢/٣/٢٠٠٦؛ مولود ديدان، قانون التأمينات حسب آخر تعديل له، قانون رقم ٠٤/٠٦ المؤرخ في ٢٠/٤/٢٠٠٦ (الدار البيضاء؛ الجزائر: دار بلقيس، ٢٠٠٦)؛ حسين =

ثانياً: تشخيص أداء قطاع التأمين الجزائري خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٩)

يعد قطاع التأمين الجزائري بكرة حيث يمتلك فرص نمو حقيقية هائلة لم يتم استغلالها بالشكل المناسب، فهناك إمكانيات استثمارية ضخمة وجسيمة يزر بها تؤدي إلى نموه بسرعة متزايدة (٣٤٦٤٩٣ مؤسسة صغيرة ومتوسطة و٢٧٨٥٧٦ عدد أصحاب المهن الحرة من الأشخاص الطبيعيين الخواص والمؤسسات الناشطة في الصناعة التقليدية عام ٢٠٠٩، والقطاع الفلاحي والتغطية الصحية، و٦ ملايين مسكن، و٢٧٠ ألف سيارة تستورد سنوياً، النقل البري والجوي والبحري، البناء والأشغال العمومية... إلخ)، حيث لم يتجاوز رقم أعمال القطاع عتبة ١ مليار دولار وهو رقم بسيط جداً، تدل على أنها سوق محفزة وواعدة وجذابة وقابل للتطور قدرها خبراء صناعة التأمين في الجزائر بقيمة ٥ إلى ٦ مليارات دولار أمريكي لا سيما أن سقف التنافس مفتوح في الجزائر.

نظرياً، فإن إنهاء السلطات المركزية لمرحلة احتكار وهيمنة الشركات العمومية لسوق التأمين الجزائري على خلفية إصلاحات القانون ٠٧/٩٥ المؤرخ في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، كمنعرج نوعي، وقد تم تعميقها بمزيد من الانفتاح على المتعاملين الخواص بالقانون المعدل والمتمم ٠٤/٠٦ الصادر في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ يفتح الباب واسعاً لكثير من الجدل والنقاش حول مدى جدوى المراهنة على المنافسة بين القطاعين العام والخاص كرافد استراتيجي لتنمية وتطوير السوق واستغلال الطاقات المستكنة والقدرات الكامنة غير المستغلة^(١):

ميدانياً على أرض الواقع تكشف لغة الأرقام عن هشاشة وضعف الأداء التأميني للشركات الناشطة في القطاع الجزائري بدليل أن حصة ٠,٠٢ بالمئة من السوق العالمية، تترجم حجم أقساط مكتتبة بـ ٧٧٣٣٩٧ مليون دينار أو ما يعادل ٧٩٧ مليون دولار أمريكي كعوائد، وتعكس المرتبة ٧٠ عالمياً من بين ٨٧ بلداً شملت الدراسة المسحية التي قامت بها مجلة *Sigma* السويسرية المتخصصة بسوق التأمين الدولي المعتمدة من طرف الاتحاد الدولي لشركات التأمين في لندن. والملاحظ أن الجزائر عام ٢٠٠٠ كانت تحتل المرتبة ٦٩ من أصل ٨٨ دولة، ما يطرح علامة استفهام وتعجب على دور القطاعين العمومي والخاص بشكليه المحلي والأجنبي في ترقية الصناعة التأمينية في الجزائر، وما يزيد الأمر موضوعية بعيداً عن التحامل هو عدم الاستفادة من ضخ تلك الأغلفة المالية الموجهة إلى تمويل المخططات الخماسية للحكومة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٩ (برنامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي) والمقدرة بـ ٩,١٥٦ مليار دولار.

= مبروك، المدونة الجزائرية للتأمينات، ط ٢ (بوزريعة - الجزائر: دار هومة، ٢٠٠٧)، و«Projet de la loi 06/04 complétant et modifiant l'ordonnance 95/07 relative aux assurances.» Ministère des finances (Alger) (2005).

(٦) عملية التحليل تمت من خلال: موقع جريدة الرؤية، <<http://alroya.com/node/109010>>، (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢١/٢/٢٠١١)؛ بوعلام غمراسة، «شركات التأمين الجزائرية على حافة الإفلاس بسبب عزوف الجزائريين عن تأمين ممتلكاتهم.. عدا السيارات»، الشرق الأوسط، ٢٩/١/٢٠١٠، <<http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=554875&issueno=11385>>، (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠/٣/٢٠١١)؛ «Rapports sur la situation générale du secteur des assurances.» Conseil National des Assurances، <<http://www.cna.dz>>؛ «Direction des assurances.» Ministère De Finance, Rapports Annuel (Années 1995-2009); «L'Assurance dans le monde,» *Sigma*, no. 6 (2001), et «L'Assurance dans le monde,» *Sigma*, no. 3 (2010), <<http://www.suissre.com>>.

الجدول الرقم (١)
تطور مؤشرات النجاعة في قطاع التأمين الجزائري (١٩٩٥ - ٢٠٠٩)

الترتيب العالمي	معدل الاختراق (بالمئة)	الترتيب العالمي	معدل الكثافة: دولار للفرد	الترتيب العالمي	إجمالي الأقساط: مليون دينار	
-	٠,٦٧	-	٩,٧٤	-	١٣٠٢٨	١٩٩٥
٧٦	٠,٥٨	٧٥	٩,٧٩	٦٤	١٥٠٦٨	١٩٩٦
٨١	٠,٥٨	٧٩	٩,٤٣	٦٦	١٥٦٠٠	١٩٩٧
٨٤	٠,٥٩	٨١	٩,٤٢	٦٦	١٦٠٢٧	١٩٩٨
٨٠	٠,٥٤	٨٠	٨,٣٦	٦٨	١٧١٣٩	١٩٩٩
٨٨/٨٦	٠,٤٩	٨٨/٨٢	٨,٥٢	٨٨/٦٩	١٩٤٨٩	٢٠٠٠
٨٨	٠,٥٢	٨٣	٨,٩٦	٧٢	٢١٧٨٣	٢٠٠١
٨٦	٠,٦٤	٨٣	١١,٣٧	٦٨	٢٨٩٨٥	٢٠٠٢
٨٥	٠,٥٩	٨٢	١٣,٠٣	٧١	٣١٣١١	٢٠٠٣
٨٦	٠,٦	٨١	١٥,١٢	٦٥	٣٥٧٥٨	٢٠٠٤
٨٧	٠,٥٥	٨٠	١٦,٥٨	٦٤	٤١٦٢٠	٢٠٠٥
٨٦	٠,٥٥	٨١	١٦,٨٤	٦٨	٤٦٤٧٤	٢٠٠٦
٦١	٠,٥٧	٨٢	٢٢,٥	٧١	٥٣٧٨٩	٢٠٠٧
٨٦	٠,٦١	٨٠	٣١	٦٥	٦٧٨٨٤	٢٠٠٨
٨٧/٨٦	٠,٧	٨٧/٨٢	٣٢	٨٧/٧٠	٧٧٣٣٩	٢٠٠٩
-	-	-	-	-	٦٣٧٧٤	٠٩/٩٥

المصدر: «Rapports Annuel, Années 1998-2009», Direction Des Assurances, Ministère De Finance, *Sigma*, no. 6 (2001), no. 3 (2010), «L'Assurance dans le monde: en 2000-2009».

في نفس النسق التحليلي لمحتوى الجدول الرقم (١)، يمكن القول إن الاعتماد على مؤشر معدل نمو القطاع من سنة إلى أخرى هو عامل غير حاسم في الحكم النهائي على ثمرة الإصلاحات بل هو مضلل، فمن الجدول نقرأ المنحى التصاعدي المتزايد لحصيلة إجمالي الأقساط خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٩) حيث بلغت نسبة تطور متسارع محسوس بـ ٤٩٠ بالمئة، وهي تعكس إنتاجاً إضافياً ملموساً يقدر بـ ٦٣٧٧٤ مليون دينار، فهناك إذاً انتعاش ملحوظ لافت للنظر، لكن مع ذلك تقدر حصة الجزائر بـ ٦, ١ بالمئة من السوق الأفريقية، إذ تحتل المركز الخامس على الصعيد القاري، أي أفريقياً (الأولى جنوب أفريقيا برقم أعمال ٣٦٩٨٧ مليون دولار وحصة ٧٥ بالمئة)، والسادس على النطاق الإقليمي، أي عربياً (الأولى الإمارات العربية المتحدة برقم أعمال ٥١١٣ مليون دولار) عام ٢٠٠٩.

إن مؤشري الكثافة والاختراق يستعملان لتقييم الوضعية الاقتصادية الكلية لسوق التأمين، ويشير مؤشر الكثافة إلى متوسط نصيب الفرد من حجم الأقساط المكتتبة، ويحسب من خلال قسمة إنتاج التأمين إلى إجمالي عدد السكان (٩, ٣٤ مليون نسمة عام ٢٠٠٩)، ويمثل إنفاق الفرد على التأمين. ويشير مؤشر الاختراق (العمق أو التغلغل) إلى نسبة إسهام قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام وهو حاصل قسمة رقم الأعمال الإجمالي للتأمين خارج الموافقات الدولية إلى الناتج الداخلي الخام (٨٧٩٩٠١٨ مليون دينار عام ٢٠٠٩).

على اعتبار أن الجزائريين من بين أقل الشعوب من حيث التغطية في مجال التأمين في المنطقة العربية ومنطقة المتوسط، حيث لا تتجاوز نسبة الاكتتاب السنوي لكل جزائري ٩, ٢٢ دولار، رغم التحسن في الإنفاق الفردي خلال هذه الفترة بسبب ارتفاع أسعار المحروقات في البورصات العالمية حيث انتقل الدخل الفردي من ١٦٧٧ دولاراً عام ٢٠٠٠ إلى ٣٤٥٠ دولاراً عام ٢٠٠٩، إلا أن الكثافة التأمينية تبقى بعيدة جداً مقارنة بمعظم دول العالم. وحسب هذا المعيار تحتل الجزائر المرتبة ٨٢ من أصل ٨٧ بلداً ضمنها التقرير لعام ٢٠٠٩، حيث انتقل من ٢, ٨ دولار للسكان عام ٢٠٠٠ إلى ٩, ٢٢ دولار للسكان عام ٢٠٠٩، ونشير إلى أن المعدل العالمي لهذا المؤشر يقدر بـ ١, ٥٩٥ دولار للسكان، والمتوسط القاري لأفريقيا بلغ ٨, ٤٨ دولار للسكان. أمّا فيما يتعلق بمساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الخام فهو الآخر ضعيف جداً ويدعو إلى القلق، إذ ارتفع معدل الاختراق بشكل طفيف من ٩, ٤٩ بالمئة عام ٢٠٠٠ إلى ٧, ٠ بالمئة عام ٢٠٠٩، لتراجع إلى المركز ٨٦، أي ما قبل الأخير، وليلظل بعيداً عن المستويات الدولية والقارية المقدرة بـ ٩٨, ٦ بالمئة و ٢٦, ٣ بالمئة عام ٢٠٠٩، وهذا مقابل معدلات أكثر ارتفاعاً لدول الجوار كتونس بـ ٩, ١ بالمئة، ومنه فهو الأضعف في أقطار المغرب العربي. ونستخلص مما سبق أن موقع القطاع لا يزال متخلفاً جداً مقارنة بأسواق التأمين المغربي في كل من تونس والمغرب، ونشير إلى أن المعدل العالمي لهذا المؤشر يقدر بـ ٧ بالمئة، والمتوسط القاري لأفريقيا بلغ ٣, ٣٠ بالمئة. وهناك مسألة يمكن الاستناد عليها لتقييم الأهداف التي سطرته الجهات الوصية في قانون ٠٤/ ٠٦، المتعلقة بفصل تأمينات الأضرار (الممتلكات) عن تأمينات الأشخاص (الحوادث الجسدية؛ الحياة؛ السفر؛... إلخ) من أجل تحفيز الإنتاج والابتكار وزيادة الإقبال على الاكتتاب في فروع التأمينات غير الإلزامية، فكانت النتائج ضعف أداء الشركات والوصول إلى حصيلة ضعيفة لا ترقى إلى مستوى التطلعات، إذ بقيت شعبة التأمين الإجباري على السيارات (كل الأخطار، والمسؤولية المدنية،

وكسر الزجاج، وضرر الاصطدام) يستحوذ على الإنتاج الكلي منذ عام ١٩٩٨ بقيمة ٤٩٢١ مليون دينار تمثل نسبة ٣٨ بالمئة، لتسجل ارتفاعاً عام ٢٠٠٩ إلى ٣٥٤٣٣ مليون دينار بوزن نسبي ٤٦ بالمئة. وتؤكد إحصاءات وزارة المالية أن الأشخاص يلتزمون بتأمين السيارات فقط، تفادياً لسحب رخص القيادة في نقاط المراقبة الأمنية المكثفة. بالمقابل نجد أن محفظة التأمين الاختياري على الأشخاص غير رائجة محلياً ومن أضعف حلقات التأمين في الجزائر، حيث بلغت اشتراكات العملاء المنخرطين فيها حدود ٥٧٨٩ مليون دينار مشكلة نسبة ٧ بالمئة (سوق التأمين على الحياة في فرنسا على سبيل المقارنة يمثل ٧٠ بالمئة و ٦٠ بالمئة في العالم). وهناك مسألة ثانية جديرة بالتنبيه هي نقص عدد شركات التأمين التي أبرمت عقود شراكة وتحالفات مع البنوك في إطار ما يسمى صيرفة التأمين الذي أصبح ساري المفعول منذ إصدار مرسومين في شهري أيار/ مايو وآب/ أغسطس عام ٢٠٠٧ والمتعلقان بتحديد كيفية وشروط توزيع منتجات التأمين من قبل البنوك والمؤسسات المالية والمؤسسات الشبيهة وشبكات التوزيع. فمثلاً في سنة ٢٠٠٨ تم التوقيع على ستة بروتوكولات بنك تأمين كلها بين الشركات العمومية والبنوك العمومية، وفي أيار/ مايو ٢٠١٠ وقع كل من بنك البركة وشركة سلامة اتفاقاً على تأسيس بنك كفضاء تأميني يتم بموجبه تسويق المنتجات التأمينية الإسلامية، إضافة إلى الشراكة بين كارديف والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط لتسويق منتجات التأمين على الحياة.

في نهاية هذا المحور نقول: إن دور الشركات في تنمية وتطوير سوق التأمين الجزائري خلال الفترة (١٩٩٨ - ٢٠٠٩) لم يرتق إلى مستوى الطموحات والرهانات بالنظر إلى ضعف وهامشية مردودية القطاع الذي رغم الإصلاحات الهيكلية المنتهجة والإجراءات التشريعية المقننة والتدابير التنظيمية المرسومة لم تتوصل شركاتها العمومية والخاصة إلى تجاوز عتبة ١ مليار دولار. إذاً هناك مشكلات مستعصية ومعضلات مزمنة ضاربة بأطنابها تمثل ظروفاً ومتغيرات تعتري وتنتاب البيئة التأمينية التي تعمل فيها الشركات تعيق السير الحسن لأنشطتها وجهودها، وتحتاج إلى بحث مستقل مستفيض ومسهب.

لكن في هذا المقام سنقتصر فقط على أهم العوامل الحرجة والقيود المؤثرة في حصيللة الأداء. وتعتبر كل من التضخم والبطالة من المفاهيم الديناميكية المركبة المرتبطة بجوانب متعددة، وتظان في طليعة الأولويات في سلم الانشغالات والاهتمامات الحكومية، فكلاهما يحمل في طياته بذور عزوف المواطنين وعدم إقبالهم على طلب وثائق التأمين من الوكالات المتخصصة.

ثالثاً: التداعيات السلبية لنسبة التضخم على قطاع التأمين الجزائري للفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٩)

١ - واقع وأسباب التضخم في الاقتصاد الجزائري

تشكل عملية استهداف التضخم والسيطرة عليه تحدياً صعباً واختباراً كبيراً للسياسات الاقتصادية (النقدية والمالية) والاجتماعية في البلاد، إذ تعد أهم المشكلات التي تنال قسماً كبيراً من الاهتمام من

قبل الخبراء والحكومات والمنظمات الدولية لما لها من آثار بالغة الحساسية ومتعددة في باقي متغيرات الاقتصاد الكلي.

ويرى المحللون والخبراء الجزائريون أن الأسباب والمصادر الأساسية التي تسهم في صناعة بؤر الضغوط التضخمية كثيرة ومتعددة، ومن أبرز خصائص التضخم في الجزائر الفجوة بين عدم مرونة جهاز العرض الإنتاجي مقارنة بارتفاع وتيرة نمو الطلب الاستهلاكي، وهو ما يدفع نحو ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك بأخذ منحى تصاعدياً^(٧):

أ - عدم مرونة جهاز العرض الإنتاجي

يتمثل بعجز وجمود الجهاز الإنتاجي المحلي المهترئ والمهلل أصلاً عن الاستجابة للاحتياجات الداخلية المتزايدة، رغم مليارات الدولارات التي ضختها الدولة لترقية وتحسين النجاعة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية كمحرك للإقلاع، وتشجيع القطاع الخاص وتحفيز الاستثمار الأجنبي وعقود الشراكة المبرمة، فالمجاميع الصناعية والزراعية الوطنية تعاني ركوداً مزمناً فيما يتعلق بجوانب الإنتاجية والمردودية (تعكسه مظاهر عديدة، خاصة ضعف التصدير خارج المحروقات، الذي لا يتعدى ٢ بالمئة رغم وجود ٣٤٦ ألف مؤسسة عام ٢٠٠٩، لكن ٩٠ بالمئة منها لا تتجاوب مع المعايير الدولية باستثناء ٢٠ أو ٣٠ مؤسسة تنشط بطريقة ديناميكية).

لذلك فالتبعية الغذائية هي ميزة الاقتصاد الجزائري التي أدت إلى تضخم المستورد وتضاعف تكلفة فاتورة المشتريات الخارجية التي بلغت ١, ٣٩ مليار دولار (تستورد الجزائر من دول الاتحاد الأوروبي ما قيمته ٨, ٢٠ مليار دولار لتسهم في تغطية احتياجاتها كأهم ممول ب ٩, ٥٢ بالمئة عام ٢٠٠٩)، نتيجة جنوح الأسعار إلى الارتفاع في السوق العالمية بسبب مشاكل الجفاف والفيضانات التي ضربت الكثير من مواطن الإنتاج.

ب - ارتفاع وتيرة نمو الطلب الاستهلاكي

يتمثل بارتفاع ضغط الطلب الداخلي نتيجة دفع الأجور للموظفين في إطار الأنظمة التعويضية كمؤخرات، والمطالبة المتواصلة برفعها والتهديد بالتصعيد والدخول في موجة الإضرابات العمالية وشل حركة الاقتصاد، كما أن الحكومة أسهمت في تغذية الارتفاع غير العقلاني لأسعار المواد الأساسية بلجوتها إلى رفع الأجر الوطني الأدنى بقيمة ٣٠٠٠ دينار مرة واحدة، على غرار الإنفاق العمومي الضخم

(٧) انظر: تومي صالح، «النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة (١٩٨٨ - ٢٠٠٠)»، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠٠٢)، ص ٣٢٠ - ٣٣٠؛ رقيق سعد، «تقييم فعالية سياسات مكافحة التضخم في الجزائر (١٩٩٠ - ٢٠٠٥)»، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠٠٩)، ص ١٢٠ - ١٣٩؛ يحيات مليكة، «ديناميكيات التضخم في الجزائر»، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة (جامعة الجزائر)، العدد ١٦ (٢٠٠٧)، ص ٨ - ١٩؛ Algex (Reseau d'information commerciale), <<http://www.algex.dz/content.php?artID=1378&op=141>>, (Visité le site en 9/5/2011), et <<http://www.algex.dz/content.php?artID=1373&op=85>>, (Le Site Visité en 9/5/2011).

الذي لم يقابله ارتفاع مادي في مستوى الإنتاج الوطني، كما أن تمويل عجز الموازنة يتم من خلال الإفراط في الإصدار النقدي، ولا نغفل عن توسع البنوك في منح القروض الاستهلاكية.

يضاف إلى ما سبق، عدم تحكم الحكومة بالقطاعات الأساسية خاصة المواد الغذائية والمنتجات الفلاحية وأسعار الأدوية والخدمات الصحية الملحقة، بالموازاة مع محدودية أدوات مراقبة تدفق السيولة النقدية المتداولة في السوق. فمثلاً وجهت الحكومة خلال العشرية الفارطة أزيد من ١٨٠ مليار دولار أمريكي إلى قطاع البنية التحتية دون تحسين القدرات الإنتاجية للشركات التي استفادت من عمليات إعادة هيكلة وتطهير مالي بقيمة ٣٥ مليار دولار، وأخيراً ضعف الأجهزة الرقابية للدولة في التحكم في حلقات المضاربة وضبط الممارسات الاحتكارية في الاقتصاد الوطني، إضافة إلى تفشي الفساد الإداري والاقتصاد الموازي (٥٠ بالمئة من الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد الوطني تتم خارج النظام المصرفي).

الجدول الرقم (٢)
تطور نسب التضخم في الجزائر
خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٩)

السنة	النسبة المئوية
١٩٩٥	٢٨,٤
١٩٩٦	٢٠,٣
١٩٩٧	٦,١
١٩٩٨	٦,٢
١٩٩٩	٢,١
٢٠٠٠	٠,٣٤
٢٠٠١	٣,٥
٢٠٠٢	٢,٢
٢٠٠٣	٣,٥
٢٠٠٤	٤,٦
٢٠٠٥	١,٩
٢٠٠٦	١,٨
٢٠٠٧	٣,٩
٢٠٠٨	٤,٤
٢٠٠٩	٥,٧

المصدر: تقارير مستقاة من مواقع إلكترونية متخصصة.

٢ - تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر (١٩٩٥ - ٢٠٠٩)

يعتمد الديوان الوطني للإحصائيات في حساب مؤشر أسعار الاستهلاك على صيغة لاسبير في الأرقام القياسية أي المتوسط الحسابي المرجح، وارتفع معدل التضخم بشكل متسارع خلال الفترة الممتدة بين ١٩٨٩ إلى ١٩٩٥ بسبب التحولات العميقة والجذرية التي شهدتها الاقتصاد الجزائري (إلغاء ورفع نظام الإعانات على أسعار مستلزمات الإنتاج لأغراض الزراعة ومشاريع الإسكان وإزالة الضوابط على أسعار التجزئة وعلى هوامش الربح بالنسبة إلى معظم السلع والخدمات)، وقبل هذه المرحلة النوعية كان النهج الاشتراكي هو المرجع في صياغة الخطة السعرية المناسبة، أي كانت الأسعار محددة إدارياً من خلال الدعم والحماية التي تأخذ في الحسبان التكاليف الاجتماعية لمعيشة المواطنين (بلغت نسبة الدعم الحكومي لأسعار السلع الاستهلاكية ٥ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي عام ١٩٩٤). وفي هذا المقام سنقوم بتحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر في المدة (١٩٩٥ - ٢٠٠٩) استعانة بالجدول الآتي:

من استقراء معطيات ومضامين الجدول الرقم (٢)، يمكن إبداء التحليلات والتصورات وزوايا النظر الآتية^(٨):

- تحليل معدل التضخم في الجزائر خلال عام ١٩٩٥: كانت النتيجة المنطقية والطبيعية لسلسلة الإجراءات الصارمة في إطار الالتزامات المبرمة مع الهيئات المالية الدولية لمعالجة الاختلالات الهيكلية العميقة في الجزائر، المرتكزة على تحرير الأسعار، هو الارتفاع في معدلات التضخم، الذي بلغ سنتي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ أرقاماً قياسية وصلت إلى ٣٠ بالمئة و ٢٨،٤ بالمئة (لقد بلغ التضخم أعلى معدل له سنة ١٩٩٢ بـ ٣١،٧ بالمئة).

- تحليل معدل التضخم في الجزائر خلال عام ١٩٩٦: الملاحظ أن برنامج الإصلاح الهيكلي قد بدأ يعطي ثماره بخصوص التحكم في التضخم ابتداءً من هذه السنة حيث انخفض معدل التضخم إلى ٢٠،٣ بالمئة، لكن عموماً يبقى في مستويات تضر بالقوة الشرائية للأفراد، حيث إن مستوى الادخار كان سالباً (- ٣٤،٦ مليار دينار)، أي كان الاستهلاك يفوق مستوى الدخل المتاحة، كما عرفت هذه السنة هبوطاً في مؤشرات الاستهلاك الحقيقي، حيث تم نزع الدعم شبه النهائي عن منتجات الطاقة (الكهرباء والغاز) عام ١٩٩٤، ونزع الدعم تدريجياً عن مواد استهلاكية أساسية مثل حليب الغبرة والدقيق والطحين الموجه للخبازين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦.

- تحليل معدل التضخم في الجزائر خلال عام ١٩٩٧: عرف المستوى العام للأسعار تحسناً ملحوظاً في معدل التضخم الذي انخفض إلى ٦،١ بالمئة، بعد شروع الحكومة في تطبيق سياسة مالية ونقدية صارمة بين سنتي ١٩٩٤ و ١٩٩٦. وفي هذا الإطار، أعادت الحكومة نظرتها تجاه منظومة الأسعار بداية من عام ١٩٨٩، ففي عام ١٩٩٧ تم إلغاء الدعم على المواد الغذائية كافة.

(٨) عملية التحليل تمت من خلال: عبد الرحمن تومي، «السوق الجزائري وإشكالية أسعار المواد الأساسية (ملف)، دراسات اقتصادية (مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية)، العددان ١٤ - ١٥ (٢٠٠٩ - ٢٠١٠)، ص ١٣٣ - ١٣٨؛ عبد الحميد برحومة، «الطلب الاستثماري للقطاع الخاص الجزائري: تطوره ومحدداته»، العلوم الإنسانية (جامعة قسنطينة - الجزائر)، السنة ٢، العدد ٣١ (٢٠٠٩)، ص ٤٦ - ٤٨؛ الإذاعة الجزائرية، <http://www.radioalgerie.dz/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=7697:2011&catid=27:2010-04-29-13-18-26&Itemid=82> (تمت زيارة الموقع بتاريخ ١٦/٦/٢٠١١)؛ «التضخم في الجزائر يقارب ٢٠٪»، الجزيرة نت (٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩)، <<http://www.aljazeera.net/nr/exeres/2f95ef38-def0-4881-932b-0f0e86c27fec.htm>>، (تمت زيارة الموقع في ١٢/٦/٢٠١٠)؛ سمية يوسف، «نسبة التضخم في الجزائر مرشحة للارتفاع: الأموال المخزنة في البنوك ترتفع إلى ١٢٠٠ مليار دينار»، الخبر، ١٧/٤/٢٠١١، <<http://www.elkhabar.com/ar/economie/250748.html>>، (تمت زيارة الموقع بتاريخ ١١/٣/٢٠١١)؛ «كريم جودي: الجزائر تعزز إبقاء التضخم في حدود ٤ بالمئة سنة ٢٠١١»، جزييس (١٢ نيسان/أبريل ٢٠١١)، <<http://www.djazaire.com/alfadjr/179895>>، (تمت زيارة الموقع في ٨/٦/٢٠١١)؛ بوكروج عبد الوهاب، «٢٠ بالمئة من الجزائريين يسيطرون على ٦٠ بالمئة من الثروة: تحذيرات للحكومة من عواقب عدم ضبط السوق والتحكم في التضخم»، جزييس (١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩)، <<http://www.djazaire.com/echorouk/45804>>، (تمت زيارة الموقع في ٢/٥/٢٠١١)؛ «Projet de rapport sur la conjoncture économique et sociale, 1995-2006», Conseil National Economique et Social, <<http://www.cnes.dz>>; «Evolution économique et monétaire en Algérie», Banque d'Alger, <<http://www.banc-of-algeria.dz>>, et <<http://www.aenn.tv/keraa.php?type=1&id=475>>, (Le Site Visité en 11/3/2011).

- تحليل معدل التضخم في الجزائر خلال عام ١٩٩٨: ثم استقرت بعد ذلك لتصل بزيادة طفيفة جداً إلى ٢,٦ بالمئة عام ١٩٩٨، وفي نفس الوقت حررت كل أسعار المنتجات المشتقة من البترول والغاز وأصبحت تساير الأسعار في السوق العالمية.

- تحليل معدل التضخم في الجزائر خلال عام ١٩٩٩: المؤشر العام للأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك تدرجت إلى ١,٢ بالمئة، والجدير بالذكر أن الادخار لا يحظى إلا بنسبة ضئيلة جداً من الدخل المتاح. ففي سنة ١٩٩٩ قدر الدخل المتاح في الجزائر بـ ١٨١٠,٥ مليار دينار، ٩٢ بالمئة منه مخصص للاستهلاك والباقي للادخار.

- تحليل معدل التضخم في الجزائر خلال عام ٢٠٠٠: سجل المتوسط السنوي للتضخم انخفاضاً محسوساً جداً في سنة ٢٠٠٠ بـ ٣,٤ بالمئة مقارنة بالسنوات السابقة واللاحقة، وهو معدل تجاوز حتى ذلك السائد في دول الاتحاد الأوروبي، ويعزى إلى السياسة المتشددة في إدارة الطلب من جهة وضغط العجز الميزاني من جهة أخرى (بلغت المديونية الخارجية للجزائر ٢٥,٣ مليار دولار أي ٢,٤٦ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي).

- تحليل معدل التضخم في الجزائر خلال عام ٢٠٠١: عاد معدل التضخم ليرتفع قليلاً بعد ذلك بنسبة ٥,٣ بالمئة بسبب برامج الإنعاش الاقتصادي وزيادة الإنفاق العمومي، حيث أصبحت الميزانية العامة تسهم في تكوين الادخار الوطني من خلال الفائض الذي حققته بدايةً من سنة ٢٠٠٠ بعد العجز المسجل في سنتي ١٩٩٨ و ١٩٩٩، كما بلغت إيداعات الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر ١,٤١٤ مليار دينار نهاية سنة ٢٠٠١، وهذا يمثل سنداً مهماً لمباشرة برنامج الإنعاش الاقتصادي، ومن جهة أخرى أتباع سياسة نقدية تركز على وضع حدود لنمو الكتلة النقدية وتقييد توزيع القروض للاقتصاد.

- تحليل معدل التضخم في الجزائر خلال عام ٢٠٠٢: يعود الفضل في انخفاض معدل التضخم خلال هذه الفترة إلى ٢,٢ بالمئة إلى العوامل الأساسية التي تؤثر في تطور المستوى العام للأسعار وهي التغير في عرض النقود (M2) وسعر الصرف الاسمي الفعلي، وتحركات أسعار النفط العالمية الملائمة، أي هناك تباطؤ وتراجع بحوالي ثلاث نقاط رغم ارتفاع الطلب الداخلي، وتسويغه هذا يكمن في آثار إصلاح التعرفة الجمركية، حيث تم الانتقال سنة ٢٠٠٢ من نظام ذي أربعة معدلات لحقوق الجمارك (٤٠ بالمئة، ٢٥ بالمئة، ١٥ بالمئة، ٥ بالمئة) إلى نظام ذي ثلاثة معدلات (٣٠ بالمئة، ١٥ بالمئة، ٥ بالمئة)، وانخفاض الحق الإضافي المؤقت (DAP) من ٦٠ بالمئة إلى ٤٨ بالمئة، إضافة إلى تكييف العرض مع الطلب من خلال الزيادة المعتبرة في الواردات (٢٠,٢ بالمئة عام ٢٠٠٢ مقارنة بعام ٢٠٠١) وهو ما أثر في أسعار الاستيراد وفي المؤشر العام للأسعار عند الاستهلاك.

- تحليل معدل التضخم في الجزائر خلال عام ٢٠٠٣: إن مكافحة التضخم في الجزائر عرفت نجاحاً بارزاً من خلال السعي إلى تحقيق أهداف نقدية تجسّدت في تراجع معدل التضخم بصفة واضحة من ٣٠ بالمئة سنة ١٩٩٤ إلى ٣,٥ بالمئة خلال (١٩٩٥ - ٢٠٠٣)، وذلك رغم استكمال تحرير الأسعار، ومواصلة تخلص الخزينة من المديونية الداخلية، وهي عوامل دافعة نحو ارتفاع التضخم، وهنا يمكن القول إن تخفيض التضخم إلى مستويات دنيا كانت تكلفته بطلالة مرتفعة بلغت في المتوسط ٢٨

بالمئة من القوة العاملة الششطة (منطق منحنى فيليبس) ما بين ١٩٨٩ و ٢٠٠٣. كما شهدت هذه السنة فضائح فساد واختلاس مالي من العيار الثقيل (إفلاس بنك الخليفة، البنك الخارجي الصناعي).

- تحليل معدل التضخم في الجزائر خلال عام ٢٠٠٤: رغم أن هذا العام يمثل نهاية المخطط الخماسي لبرنامج الإنعاش إلا أن حصيلته كان منها ارتفاع معدل التضخم إلى ٦, ٤ بالمئة، لذلك فمن الصعب القول إن معدل التضخم سيبقى في حدود دنيا، خاصة مع التوسع في الإنفاق العمومي (بلغ معدل النمو الاقتصادي ٢, ٥ بالمئة).

- تحليل معدل التضخم في الجزائر خلال عام ٢٠٠٥: عرف معدل التضخم تقلصاً محسوساً ليستقر في حدود ٩, ١ بالمئة، ما يعني استقرار الأسعار في مستويات متقاربة مع دول الجوار، وهذا في حد ذاته يعد عاملاً إيجابياً توجت به جهود الحكومة، وقد بلغ مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر عام ٢٠٠٤ قيمة ٤٩, ٣ لتحتل المرتبة ١١٤ من ١٦١ بلد.

- تحليل معدل التضخم في الجزائر خلال عام ٢٠٠٦: استمر معدل التضخم في تدرجه لكن بشكل طفيف حيث انتقل إلى ٨, ١ بالمئة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجزائر قد وجهت جهودها إلى خدمة مديونيتها، حيث تم الاتفاق في أيار/ مايو ٢٠٠٦ على تسديد ٩, ٧ مليار دولار و ٩, ١ مليار دولار لنادبي باريس ولندن.

- تحليل معدل التضخم في الجزائر خلال عام ٢٠٠٧: حسب تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، حقق الاقتصاد الجزائري نتيجة إيجابية في مؤشرات الاقتصاد الكلي حيث احتلت الجزائر المرتبة الثانية عالمياً، وبلغ معدل التضخم ٩, ٣ بالمئة (بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ٣١٥٤٢٩ مؤسسة لعام ٢٠٠٧).

- تحليل معدل التضخم في الجزائر خلال عام ٢٠٠٨: فالعرض الكلي لم يستطع مواجهة الطلب الكلي المغذي لسياسة نقدية توسعية، ظهرت في شكل نزعة تضخمية بلغت ٤, ٤ بالمئة، رغم أنه في سنة ٢٠٠٨ بلغ الناتج المحلي الخام ٣, ١٧٠ مليار دولار، وانخفضت المديونية الخارجية بصورة قياسية إلى ٦, ٥ مليار دولار، وبلغت الاحتياطات الرسمية من الصرف ٢٤, ١٤٣ مليار دولار (وصل سعر البرميل بداية عام ٢٠٠٨ إلى سقف ١٥٠ دولار ثم انهار إلى حدود ٣٥ دولار نهاية نفس السنة).

- تحليل معدل التضخم في الجزائر خلال عام ٢٠٠٩: عرفت عشرية الألفية ارتفاعاً قياسيًّا في أسعار النفط منذ سنة ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٩، كما عرف معدل التضخم ارتفاعاً بلغ أوجه عام ٢٠٠٩ ببلوغه نسبة تقترب من ٦ بالمئة، وهذا الانحراف في وتيرة التضخم هو نتيجة حتمية لنسبة النمو خارج المحروقات التي بلغت ٥, ١٠ بالمئة حققتها الجزائر في سنة ٢٠٠٩، مدفوعةً بالنفقات العمومية المكثفة في قطاع البناء والأشغال العمومية. كما تعرض الاقتصاد العالمي لأزمة ركود حادة ظهرت تداعياتها بشكل واضح اعتباراً من منتصف عام ٢٠٠٨، وتعتبر الجزائر غير متأثرة على الأمد القصير بسبب عدم الانفتاح الكامل لاقتصادها ومحدودية اندماجها ضمن الاقتصاد العالمي. وكذلك عدم تطور الأسواق النقدية وأسواق رؤوس الأموال، وأيضاً استثمار الجزائر لأموالها في أمريكا ضمن التوظيفات قليلة

المخاطرة بسبب ضمان الدولة الأمريكية لها. كما أن تراجع مرتبة الجزائر في منظمة الشفافية الدولية من ٨٣ إلى ١١١ يدل على أن الفساد لا يزال عائقاً كبيراً أمام التنمية خاصة الاستثمار الوطني والأجنبي (أخطبوط ينخر في جسم الاقتصاد الجزائري).

من الطرح الآنف، يجمع الخبراء على أن نسبة التضخم الحقيقية في الجزائر تتراوح بين ١٠ بالمئة و ٢٠ بالمئة، أي تفوق بأكثر من ثلاث مرات الرقم الرسمي المعلن عنه من السلطات المركزية، باعتبار أن الأرقام الحكومية بعيدة عن الواقع على خلفية المصادقية والشفافية، وتهدف إلى التهذئة وتغطية الجوانب السلبية في الأداء الحكومي وتفادي الغضب الاجتماعي وتداعياته. علاوة على انتقاد بعض الخبراء للنموذج المطبق من طرف الديوان الوطني للإحصاء في حساب معدل التضخم العام أو نسب البطالة في الجزائر (الديوان هو هيئة غير مستقلة بل تابعة للسلطات العمومية ما يجعله عرضة للضغوطات الحكومية في الجهاز التنفيذي)، لأنه يعطي نتيجة لا تعكس الوضعية الحقيقية للقدرة الشرائية لـ ٧٠ بالمئة من الأسر محدودة الدخل التي تستعمل أزيد من ٨٠ بالمئة من مداخيلها للمواد الغذائية الأساسية فقط، ويعتبر التوجه نحو اقتصاد العرض يسهم في تجسيده القطاع العام والخاص عوض اقتصاد الطلب من أنجع الحلول لامتناس آثار التضخم المتضمنة في النفقات العمومية كالزيادات في الأجور.

٣ - التأثير السلبي لظاهرة التضخم في قطاع التأمين الجزائري

يبرز تأثير ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع الغذائية والمنتجات الزراعية، لاسيما المواد واسعة الاستهلاك، في المقدرة الشرائية للمواطنين، ومنه في دالة الطلب على وثائق التأمين (الإنفاق الفردي) الذي يلقي بظلاله على مردودية القطاع ككل في النقاط الآتية:

- ارتفاع المستوى العام الحقيقي للأسعار بشكل فاحش يتمخض عنه ميلاد حالة من الاحتقان والغليان في الجهة الشعبية، التي تعبر عن استيائها بلغة التخريب والتدمير الذي يطال الممتلكات العمومية والخاصة، وهي عبارة عن تكاليف تتحمل عبأها شركات التأمين؛

- نقص ثقافة الادخار لدى المواطن الجزائري الذي يوجه دخله إلى الإنفاق الاستهلاكي، والتأمين وعاء ادخاري حيوي مهم لكنه غير مستغل، حيث إن نظرة الفرد الجزائري إلى وثيقة التأمين على أنها ضريبة إضافية وليست حزمة منافع حمائية؛

- الأسرة الجزائرية تخصص جزءاً كبيراً من ميزانية دخلها لاقتناء السلع الضرورية (كالخبز، والحليب، والحبوب، والخضر، والزيت، والسكر... إلخ) والخدمات الأساسية (كالاتصال، والنقل، والصحة، والسكن... إلخ)، فالتضخم يعد هاجساً حقيقياً للقدرة الشرائية للمستهلك يكبح من احتياجاته التأمينية؛

- بزوغ الاتجاهات والموجات التضخمية يدفع إلى تعميق الظلم الاجتماعي والتفاوت الفاحش في توزيع الدخل والثروات وتدهور القوة الشرائية، الأمر الذي ينجم عنه تقويض النفقات المعيشية للطبقة

المتوسطة وأصحاب الدخول المحدودة من خلال ابتلاعه لمدخراتهم التي تتآكل تدريجياً، وفي هذا تهديد مباشر للسلم والاستقرار (التوزيع السيئ وغير العادل للثروة)؛
- تشكل بؤادر وإرهابات النزعة التضخمية العدو اللدود للمستثمرين، لأنها ترفع من درجة المخاطر، وهذا يزيد من المسؤولية الملقاة على عاتق شركات التأمين.

رابعاً: الآثار السيئة للبطالة على قطاع التأمين الجزائري (١٩٩٥ - ٢٠٠٩)

١ - خصائص سوق العمل في الجزائر وميكانيزمات مكافحة ومحاربة البطالة

البطالة ظاهرة عالمية وخطورتها في الجزائر لا تكمن فقط في حجمها بل في تركيبها، ومن أبرز سمات سوق الشغل الجزائري الفجوة بين ارتفاع وتيرة نمو العرض مقارنة بتباطؤ نمو الطلب على العمالة، فالبطالة في الجزائر بنيوية^(٩):

أ - ارتفاع وتيرة نمو العرض من العمالة

هي نتيجة ارتفاع نمو القوة العاملة النشطة بمعدلات أسرع من النمو الديمغرافي للسكان، وازدياد نسبة وعدد الأشخاص طالبي العمل والإدماج لأول مرة، لا سيما في أوساط ذوي الكفاءات من حاملي الشهادات (الجامعيين والتقنيين السامين المتخرجين في معاهد التكوين المهني)، وخاصة الذين تقل أعمارهم عن ٣٠ سنة، وطول مدة بحثهم، إضافة إلى نقص مستواهم التأهيلي والتدريبي (عجز في الدراية الفنية)، وقد أصبحت هذه الظاهرة متفشية ووصلت إلى نحو ٧٠ بالمئة إلى ٨٠ بالمئة.

ب - تباطؤ نمو الطلب على العمالة

ضعف معدلات الاستثمار المجدي، وبطء ديناميكية النمو الاقتصادي خارج المحروقات (القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، وسوء التسيير الإداري (تدني الكفاءة الإنتاجية، وغياب الفعالية التنظيمية)، أي بعبارة أدق غياب جهاز عرض إنتاجي مرن قادر على استيعاب وامتصاص أكبر كمية ممكنة من المعروض البشري المتاح، ومن ثم ضعف قدرة النسيج المؤسساتي على توليد فرص مستديمة للتوظيف.

(٩) انظر: كمال بوصافي، «حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية»، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠٠٦)، ص ١٧٢ - ١٨٠؛ أحمين شفير، «الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على البطالة والتشغيل: حالة الجزائر»، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠٠١)، ص ١٧٥ - ١٩١؛ صالح تومي، «مشكلة البطالة في الجزائر: دراسة استطلاعية عن أبعادها وأسبابها»، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة (جامعة الجزائر)، العدد ١٦ (٢٠٠٦)، ص ١٠ - ٣٣، Chérif Chakib Anouar, «Chômage et politique de l'emploi en Algérie», Colloque de l'université de Tlemcen, les politiques économiques (Réalités et perspectives) (2004), pp. 8-12.

في خضم ذلك قامت الحكومة بتأسيس جملة من الآليات، ترمي في مجملها إلى تحريك عجلة سوق العمل، وتقليص الآثار السلبية للإصلاحات الهيكلية، بتمكين الشباب من اكتساب الخبرة المهنية اللازمة لإدماجهم في عالم الشغل بصفة دائمة مستقبلاً من خلال تكوينهم على المدى القصير لصقل موهبتهم وكفاءتهم التشغيلية (مدة العقد مؤقتة يتم تجديدها ثلاث مرات على أقصى تقدير). ففي بداية عقد التسعينيات تم تنصيب جهاز الإدماج المهني للشباب (DIPJ)، وصندوق العمل على تشغيل الشباب (FAEJ) (عُوض سنة ١٩٩٦ بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) وهو أكبر جهاز حكومي للتوظيف). ويضم الجهاز ثلاثة أصناف من صيغ العمل هي: الوكالة الوطنية لتطوير الشغل (ANDE)، التشغيل المؤقت المؤجر بمبادرة محلية (ESIL)، الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM). كما تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) سنة ١٩٩٤ يمس الأشخاص المسرحين لأسباب اقتصادية، وتأسيس برنامج المساعدة على إنشاء المؤسسات المصغرة سنة ١٩٩٧. وفي نفس العام أُطلق برنامج أشغال ونشاطات المنفعة العامة ذات الكثافة العالية لليد العاملة (TUPHIMO) كإصلاح الطرقات، والغابات، وتنظيف المحيط، والري، وتطهير القنوات بفتح ورشات كبرى على مستوى الولايات، وعقود ما قبل التشغيل CPE سنة ١٩٩٨، إضافة إلى الجهود المبذولة من قبل مديريات النشاط الاجتماعي (DAS). والشبكة الاجتماعية لحماية الفئات المحرومة بدعم دخولهم بعد رفع الدعم على الأسعار (تعويضات للأشخاص دون دخل (ICSR) سنة ١٩٩٢ ثم استبدالها سنة ١٩٩٤ بصيغتين جديدتين: المنحة الجزافية للتضامن (AFS) والنشاط ذي المنفعة العامة (IAIG)، على غرار الامتيازات الجنائية والتسهيلات الائتمانية من طرف البنوك (القرض المصغر أنشئ سنة ١٩٩٩)، بالإضافة إلى إنشاء صندوق ضمان مخاطر القروض للشباب المقاول، والوكالة الوطنية لضمان القروض المصغرة (ANGEM) ... إلخ^(١١).

٢ - تحليل تطور معدلات البطالة في الجزائر (١٩٩٥ - ٢٠٠٩)

معدل البطالة هو نسبة السكان العاطلين إلى القوة العاملة النشطة، ويحسب كالآتي^(١٢):

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{السكان العاطلين}}{\text{القوة العاملة النشطة}}$$

من المعادلة أعلاه يمكن القول إنّ الحجم المتزايد للسكان النشطين على محور الزمن، يمثل أحد تحديات سياسة التشغيل في الجزائر، كما أن معدل البطالة يتأثر بمن معدل النمو الاقتصادي وبمعدل

(١٠) انظر: الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب <<http://www.ansej.org.dz>>، (تمّت زيارة الموقع في ٧ / ١ / ٢٠١١)؛ <<http://www.fce-dz.org>>، (تمّت زيارة الموقع في ٣ / ١٤ / ٢٠١٤)؛ الموقع الإلكتروني لرئاسة الجمهورية (الجزائر)، <<http://www.el-mouradia.dz>>، (تمّت زيارة الموقع في ١١ / ١١ / ٢٠١٠)؛ الموقع الإلكتروني لبوابة الوزير الأول (الجزائر)، <<http://www.cg.gov.dz>>، (تمّت زيارة الموقع في ٨ / ٦ / ٢٠١١)؛ الموقع الإلكتروني لوزارة الصناعة والمناجم (الجزائر)، <<http://www.mipi.dz>>، (تمّت زيارة الموقع في ٨ / ٦ / ٢٠١١)، والموقع الإلكتروني لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، <<http://www.mtess.gov.dz>>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ ٨ / ٦ / ٢٠١١).

(١١) هامل بن عودة، «مسألة الشغل والبطالة في الجزائر، ١٩٧٠ - ١٩٩٠»، الديوان الوطني للإحصائيات (الجزائر)، المجموعة الإحصائية رقم ٤٨.

الجدول الرقم (٣)
تطور نسب البطالة في الجزائر
خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٩)

السنة	النسبة المئوية
١٩٩٥	٢٨
١٩٩٦	٢٨,٣
١٩٩٧	٢٩,٢
١٩٩٨	٢٨
١٩٩٩	٢٩,٢
٢٠٠٠	٢٨,٩
٢٠٠١	٢٧,٣
٢٠٠٢	٢٦,٦
٢٠٠٣	٢٣,٧
٢٠٠٤	١٧,٧
٢٠٠٥	١٥,٣
٢٠٠٦	١٢,٣
٢٠٠٧	١٣,٨
٢٠٠٨	١١,٣
٢٠٠٩	١٠,٢

المصدر: تقارير مستقاة من مواقع إلكترونية متخصصة.

النمو الديمغرافي. ولتوضيح أثر الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة في معدل البطالة في الجزائر ندرج الجدول الرقم (٣):

من استقراء معطيات ومضامين الجدول الرقم (٣)، نجد أن نسبة البطالة تراجعت تراجعاً متتالياً، ويمكن إبداء التحليلات والتصورات وزوايا النظر الآتية^(١٢):

- تحليل معدل البطالة في الجزائر خلال عام ١٩٩٥: بلغ عدد السكان النشطين ٧,٥٦ مليون نسمة، ما يترجم معدل البطالة حوالي ٢٨ بالمئة، فالقرارات الملزمة لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي لا تهدف إلى البحث عن التشغيل الاجتماعي التام، وإنما البحث عن التشغيل الاقتصادي التام، الذي يعني أيضاً قبول مستوى من البطالة ونقص في التشغيل. وتكفلت الوكالة الوطنية لتطوير الشغل (ANDE) بمساعدة الشباب العاطل على إنشاء تعاونيات بلغت سنة ١٩٩٥ حوالي ١٠٣٣٥ تعاونية موزعة على ٤ ولايات.

- تحليل معدل البطالة في الجزائر خلال عام ١٩٩٦: حدثت في هذه السنة زيادة طفيفة تؤكد بقاء معدل البطالة مرتفعاً، أي بلغت النسبة ٢٨,٣ بالمئة، وفي هذا السياق فإن المشروطة الخارجية للمؤسسات المالية والنقدية الدولية بشأن التصفية النهائية للمؤسسات العمومية العاجزة والوحدات الإنتاجية المفلسة وإعادة هيكلة تلك التي يمكن إنقاذها، وبالأخص في القطاع الصناعي الذي سجل معدلات نمو سالبة، أدت إلى خفض عدد العمال بمختلف الصيغ: التقاعد المسبق، والبطالة التقنية، والتسريح لأسباب اقتصادية. ولذلك سجل القطاع تراجعاً بخصوص مناصب الشغل التي يوفرها مقارنة بالقطاع الزراعي أو البناء والأشغال العمومية والإدارة.

(١٢) انظر: ع. يونس، «تخفيض سن الاستفادة من دعم صندوق التأمين على البطالة إلى ٣٠ سنة: إجراءات جديدة لفائدة الشباب البطال»، جزييس (١٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٧)، <http://www.djazairiss.com/elmassa/35656>، (تمت زيارة الموقع بتاريخ ١٣/٧/٢٠١٠)؛ رياض هويلي، «الشباب والجامعيون أكثر الفئات الاجتماعية عرضة للبطالة»، جزييس (٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠)، <http://www.djazairiss.com/alahrar/19613>، (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠/١٢/٢٠١٠)؛ وكالة الأنباء الجزائرية، «انخفاض نسبة البطالة في الجزائر إلى ١٠٪»، جزييس (١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠)، <http://www.djazairiss.com/aps/98707>، (تمت زيارة الموقع بتاريخ ١٩/١٢/٢٠١٠)؛ «البطالة بالجزائر.. أزمة مستمرة»، الجزيرة نت (١٧ آذار/ مارس ٢٠١١)، <http://www.aljazeera.net/nr/exeres/adf089d8-ef23-4782-807c-9883b308dae.htm>، (تمت زيارة الموقع بتاريخ ١٩/٣/٢٠١١)؛ «تراجع نسبة البطالة في الجزائر إلى ١٢,٣٪»، مغربية (٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧)، <http://www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/ar/features/awi/newsbriefs/> =

- تحليل معدل البطالة في الجزائر خلال عام ١٩٩٧: الإصلاح العميق وبرامج التقشف المطبقة من مؤسسات برتين وودز على الاقتصاد الجزائري (التثبيت والتعديل الهيكليين) (١٩٩٤ - ١٩٩٨)، نجم عنه تراجع محسوس في مناصب الشغل والتسريح القسري المكثف لليد العاملة، سواء كان ذلك في شكل ذهاب مبكر للتقاعد، أو في مقابل تعويض عن الخدمة للذين لم يحن موعد تقاعدهم، وهو يفسر لنا بلوغ معدل البطالة رقماً قياسياً لعام ١٩٩٧ بـ ٢٩,٢ بالمئة ليظل مرتفعاً، بالموازاة مع النمو البطيء للتشغيل في القطاع الخاص.

- تحليل معدل البطالة في الجزائر خلال عام ١٩٩٨: شهد هذا الحول تدحرجاً هامشياً في معدل البطالة بهبوطه إلى نسبة ٢٨ بالمئة قياساً بالسنة السالفة، ومع ذلك ما زالت مرتفعة جداً باستمرار نزف اليد العاملة، وللعلم فهذه السنة تمثل نهاية برامج الإصلاح، كما عرفت بداية انتعاش أسعار البترول. وفي تضاعيف هذا الطرح بلغ عدد المؤسسات المصغرة المنشأة سنة ١٩٩٨ حوالي ٣٥٧٠ مؤسسة توظف ٨٢٨٠ عاملاً، كما تم غلق ٢٣٩ مؤسسة و ١١٧٥ وحدة ما بين ١٩٩٦ و ١٩٩٨، وتسريح ٣٨٣ ألف أجبر، وارتفع متوسط مدة البحث عن الشغل من ٣٠ شهراً سنة ١٩٩١ إلى ٥٥ شهراً، إضافة إلى تزايد بطالة المتعلمين من الجامعيين حاملي الشهادات، حيث يقدر عددهم بنحو ١٠٠ ألف شخص سنة ١٩٩٨.

- تحليل معدل البطالة في الجزائر خلال عام ١٩٩٩: عرفت هذه السنة عودة ارتفاع معدل البطالة لتبلغ الأوج بنسبة سيئة قاربت ٣٠ بالمئة (حوالي ٦ ملايين ساكن نشيط) بسبب مواصلة إعادة الهيكلة للقطاع الاقتصادي العمومي الذي تراهن عليه السلطات في مواكبة أبعديات العرض والطلب حتى يكون التشغيل متوافقاً مع المردودية.

- تحليل معدل البطالة في الجزائر خلال عام ٢٠٠٠: مع بداية الألفية الثالثة فصاعداً تبدأ الإفرازات الإيجابية للإصلاح في سوق التشغيل تظهر جلياً مدعومة بتحسين مستويات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وفي هذا الإطار عرف معدل البطالة انخفاضاً ضئيلاً بـ ٩,٢ بالمئة، وهناك اتجاه عام لزيادة مناصب الشغل في الإدارة (قطاع غير منتج بل تستفحل فيه البطالة المقنعة)، إذا بلغ عدد العمال المشغولين ما بين ١٩٩٦ و ٢٠٠٠ أكثر من ٣٣ بالمئة من مجموع السكان النشطين، فهي تسهم بتوفير ثلث مناصب الشغل. والحري بالذكر هنا هو ما يفيد بأن الأولوية خلال هذه الفترة من الإصلاحات (إلى غاية ٢٠٠٠) لم تعطَ للتقليل والتخفيف من حدة البطالة، وتعتبر هذه الأخيرة نتيجة لمخلفات وتراكمات الخروج من عنق الزجاجة لعقد التسعينيات الذي اتسم بالركود (١٩٨٦ - ١٩٩٩)، وإنما الأولوية منحت للبحث عن الاستقرار الاقتصادي من خلال سياسات خفض الطلب الكلي والتضخم.

= <general/2007/01/25/newsbrief-01>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ ٩/٤/٢٠١١)؛ «تراجع نسبة البطالة في الجزائر إلى ١٠٪» الوطن (الجزائر) (٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠)، <http://www.elwatan.dz.com/algerie/209.html>، (تمّت زيارة الموقع بتاريخ ٩/٤/٢٠١١)؛ «Ajustement structurel, emploi et chômage en Algérie»، Medjkoune Mohamed, Cahiers du CREAD, nos. 46-47 (1998-1999), pp. 152-158; Office National des Statistiques (Algérie), <http://www.ons.dz>; «Avis Relatif au Plan National de Lutte contre le Chômage», Conseil National Economique et Social, <http://www.cnes.dz>; <http://www.aenn.tv/evt_keraa.php?id=17>, (Le Site Visité en 11/3/2011), National Agency of Investment Development, <http://www.andi.dz/ar/?fc=demographie>, (Le Site Visité en 4/3/2011), et Algérie 360, <http://www.algerie360.com/ar/31313>, (Le Site Visité en 30/11/2010).

- تحليل معدل البطالة في الجزائر خلال عام ٢٠٠١: تمثل هذه السنة منعرجاً نوعياً في سوق الشغل في الجزائر، من خلال الشروع في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي (٥٢٥ مليار دينار) كمخطط تنموي يمتد إلى نهاية عام ٢٠٠٤، تعطي الأولوية فيه إلى خفض معدل البطالة، وبالرغم من ذلك فمعدل البطالة لم يطرأ عليه تقلص ملموس وقدر بـ ٢٧,٣ بالمئة، حيث بلغ عدد حاملي الشهادات الجامعية البطالين حدود ١٤٠ ألفاً، مع زيادة دخول المرأة سوق العمل وانتقال حصة النساء من مجموع القوة العاملة النشطة البالغة من العمر ١٥ سنة فأكثر إلى ٢٨,٢ بالمئة سنة ٢٠٠١، كما سمح برنامج TUPHIMO بتوفير حوالي ٢٢ ألف منصب شغل سنوياً ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠١، بتكلفة ٩٩ ألف دينار لكل منصب، واستهلاك غلاف مالي إجمالي بـ ٤,٥ مليار دينار.

- تحليل معدل البطالة في الجزائر خلال عام ٢٠٠٢: إنَّ الوضعية المالية المريحة المحققة بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، بدأت تؤتي ثمارها على شكل تسجيل انخفاض في معدلات البطالة حيث تدرجت إلى ٢٦,٦ بالمئة عام ٢٠٠٢، ويلاحظ التطور في القوة العاملة النشطة التي انتقلت إلى ٩,٣ مليون نسمة بزيادة قدرها ٢٩ بالمئة مقارنة بعام ١٩٩٥، ليعكس الجهود المبذولة في توفير مناصب الشغل (تدفق نحو الجزائر ما قيمته ١٠٦٥ مليون دولار كاستثمار أجنبي مباشر).

- تحليل معدل البطالة في الجزائر خلال عام ٢٠٠٣: تعطي الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية للحكومة ما بين ١٩٩٩ و ٢٠٠٣ أرقاماً بخصوص توفير ١٧٥ ألف منصب شغل في الوظيف العمومي، و ٩٠٥ آلاف منصب شغل في القطاع الإنتاجي من خلال المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، أي في حدود ٢١٦ ألف منصب شغل سنوياً، وهو ما أدى إلى تراجع معدل البطالة إلى ٢٣,٧ نهاية سنة ٢٠٠٣.

- تحليل معدل البطالة في الجزائر خلال عام ٢٠٠٤: أدى المنحى الذي سلكته السلطات العمومية فيما يتعلق بالإنعاش الاقتصادي بغلاف مالي قدر بـ ٦,٩ مليار دولار نهايته عام ٢٠٠٤ إلى امتصاص نسبي لمعدل البطالة الذي لا يزال يتقلص حيث انتقل إلى ١٧,٧ بالمئة، وفي غضون ذلك تمت في هذه السنة إضافة مهمة أخرى إلى الصندوق الوطني لتأمين البطالة تتمثل بتأسيس جهاز لتشغيل الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٣٥ و ٥٠ سنة، ومساعدتهم في إنشاء مؤسسات مصغرة، ومرصد وطني للتشغيل ومحاربة البطالة. حيث تم إنشاء حوالي ٤٠٥٨٨٣ منصب شغل في إطار الصبغ المعمول بها، كما خصص لسنة ٢٠٠٤ حوالي ٤٠ ألف عقد توظيف في إطار عقود ما قبل التشغيل، فمنحت الإدارة العمومية ٣٥٥٥٨ منصباً والقطاع الاقتصادي ٧٣٨٦ منصباً.

- تحليل معدل البطالة في الجزائر خلال عام ٢٠٠٥: عرفت هذه السنة بعث مخطط تنموي ثانٍ لدعم النمو الاقتصادي خلال الخماسي الممتد من ٢٠٠٥ إلى غاية ٢٠٠٩، وقد تم تخصيص مبلغ ضخّم قدر بـ ١٥٠ مليار دولار موجه إلى تمويل البنى التحتية والهياكل القاعدية لبناء اقتصاد عصري قوي، إضافة إلى توليد مناصب شغل لشريحة الشباب الذين يشكلون الأغلبية الساحقة من تركيبة المجتمع الجزائري، وبالنسبة إلى معدل البطالة فقد واصل تراجع كمؤشر إيجابي لجدوى الخماسي الأول حيث استقر على ١٥,٣ بالمئة نهاية عام ٢٠٠٥.

- تحليل معدل البطالة في الجزائر خلال عام ٢٠٠٦: تفيد بيانات الجدول الرقم (٣) أن البطالة في الجزائر تراجعت في عام ٢٠٠٦ إلى ١٢,٣ بالمئة مقارنة بالسنة السابقة، وتمثل سبب ازدياد التشغيل بشكل ملحوظ أساساً للطاقت الشابة في تعزيز النشاط الاقتصادي الذي شهدته البلاد في ستي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦. كما ساعد ارتفاع صادرات الطاقة في تشجيع هذا التغيير، وتم إنشاء نحو ٨١ ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة بمساعدة الوكالة الوطنية لدعم توظيف الشباب التي أنشأت أكثر من ٢٣١ ألف وظيفة على الصعيد الوطني.

- تحليل معدل البطالة في الجزائر خلال عام ٢٠٠٧: بعد إنشاء أزيد من ٤ ملايين منصب شغل دائم ومؤقت خلال الفترة ١٩٩٩ إلى نهاية ٢٠٠٧ عرفت نسبة البطالة زيادة ضئيلة مقارنة بعام ٢٠٠٦ فانتقلت إلى ٨,١٣ بالمئة. وتميز تطور المؤشرات الرئيسية لسوق التشغيل خلال نفس الفترة بارتفاع السكان النشطين بحيث انتقل عددهم إلى أزيد من ٩ ملايين حيث ارتفع بمعدل سنوي يقدر ب ٥,٦ بالمئة.

- تحليل معدل البطالة في الجزائر خلال عام ٢٠٠٨: تم في هذا العام استحداث نحو عشرة آلاف مشروع، واستمرار ضخ مليارات الدولارات لتحقيق الإقلاع الاقتصادي المنشود باقتنام فرصة البجوحة المالية التي تمر بها البلاد نتيجة تضاعف مخزون الجزائر من العملة الصعبة، وعدم تأثرها كثيراً بتداعيات الأزمة المالية العالمية، لذلك استمر انخفاض معدل البطالة ٣,١١ بالمئة.

- تحليل معدل البطالة في الجزائر خلال عام ٢٠٠٩: إن النسبة الإجمالية للفئة النشيطة في المجتمع كقوة عمل قُدر نهاية عام ٢٠٠٩ ب ٨١٢,٠٠٠ ب ١٠, شخص من مجموع ٣٥ مليون نسمة (حسب المكتب الدولي للعمل)، وإن نسبة البطالة في الجزائر عام ٢٠٠٩ سجلت ٢,١٠ بالمئة لتشكل تراجعاً طفيفاً مقارنة بعام ٢٠٠٨، وتراجعاً محسوساً مقارنة بعام ١٩٩٥، وهذا بسبب أثر البرامج التنموية التي تم إطلاقها في السنوات الأخيرة، لا سيما المشاريع المسجلة في قطاع السكن والمقاولات، حيث يحتل البناء والأشغال العمومية مرتبة مهمة في امتصاص البطالة (٤,١٩ بالمئة) بعد قطاعي التجارة والخدمات (٢,٥٥ بالمئة) إلى جانب النقص الفادح في الصناعة (٧,١٣ بالمئة) والفلاحة (٧,١١ بالمئة). وقد أعلنت منظمة العمل الدولية أن مستويات البطالة في العالم سنة ٢٠٠٩ هي الأعلى على الإطلاق (حوالي ٢٣٠٠ مليون شخص عاطل عن العمل)، كأحد مخلفات الأزمة المالية العالمية التي تسببت في غلق العديد من المؤسسات وطرده العمال.

من التحليل السابق يرى كثير من الخبراء والمحللين أن نسب البطالة الفعلية غير المعلنة أكبر من ذلك بكثير، وربما تتجاوز الخطوط الحمراء وتصل إلى أكبر من ٢٠ بالمئة، إذا تم استثناء مناصب العمل غير الدائمة، والتطور السريع للقطاع الموازي الذي يوظف عدداً غير معروف من اليد العاملة، ويعتبر مصدر دخل بالنسبة إليهم، وهو ما يجعل إحصائيات العاطلين عن العمل غير دقيقة تماماً (التشكيك في المنظومة الإحصائية لأن المنهجية المتبعة فيها تموية يبعدها عن المعايير الدولية المعتمدة والمتعارف عليها). وعلى غرار تضارب الأرقام حول مؤشر البطالة مع بيانات المنظمات الدولية وتناقضها في أحيان أخرى بين تصريحات المسؤولين الحكوميين، وعلى الرغم كذلك من الجهود المبذولة في ميدان معالجة

البطالة، إلا أن أعداداً كبيرة من الشباب يشكون من المحسوبية والبيروقراطية والتماطل والتقاعس وطول الانتظار للحصول على منصب عمل، رغم إطلاق برامج استثمارية ضخمة وعودة السلم والاستقرار، وهي عوامل محفزة لقيام اقتصاد منتج ومتنوع.

والجدير بالذكر والتنبيه في هذا الصدد، أن تقليص الفجوة بين العرض والطلب في سوق الشغل كرافد استراتيجي وصمام أمان لتأمين فرص العمل ومحاربة معضلة البطالة يستدعي تثبيت شبكة معلوماتية وطنية لقياس اليد العاملة المتاحة (المؤهلة وغير المؤهلة)، إضافة إلى تقوية وتحفيز الوساطة في سوق العمل، والأهم من ذلك كله ضرورة تحقيق معدلات نمو اقتصادية مستقرة في حدود ٦ بالمئة فأكثر تكفي لتشغيل أكثر من ٢٨٠ ألف شاب يفد على سوق العمل سنوياً. وبأصالة علمية وموضوعية منهجية فإن المسؤولية أيضاً تقع على عاتق الشباب في تسيير القروض والمشاريع الممنوحة لهم.

٣ - التأثير السلبي لظاهرة البطالة في قطاع التأمين الجزائري

تعتبر تفشي ظاهرة عدم العمل وشبح نقص التشغيل وطلب العمالة من أهم الكوابح والعقبات في وجه التنمية، لانعكاساتها السيئة على المستوى المعيشي للأفراد، وهذا بدوره لا يحفز نحو الإقبال على اقتناء بوالص التأمين والضمان، وفي هذا الإطار يمكن الربط بين ارتفاع معدل البطالة وتأثيره في نشاط التأمين كالآتي:

- يؤدي الانخفاض في المداخل الموزعة إلى العزوف عن عملية الاكتتاب التأميني، خاصة إذا علمنا أن شكل البطالة المتفشية في الجزائر هيكلية وليست ظرفية أو احتكاكية أو اختيارية؛

- انخفاض عدد العمال بسبب التسريح يؤدي إلى تدني رقم أعمال محفظة التأمين على الأشخاص التي يقبل عليها أرباب العمل في إطار صيغة التأمين الجماعي؛

- تسريح العمال سيؤدي لا محالة إلى مطالبتهم بالتعويضات عن الأضرار التي تلحق بهم نتيجة طردهم وبقائهم دون مصدر دخل يوجه للإنفاق الاستهلاكي، وهذا يمثل تكلفة تتحملها شركات التأمين وإعادة التأمين؛

- بما أن البطال يعيش في أوضاع اجتماعية مزرية، خصوصاً المنتمي إلى الفئات الفقيرة ذات الأجور المنخفضة والرواتب المحدودة وهي شريحة واسعة، فهذا ينقص الطلب على فروع التأمين غير الإلزامية التي ينظر إليها المواطنون مثل تأمينات الحياة، والعقارات، والهندسة... إلخ؛

- البطالة تغذي الفكر الإرهابي المنحرف بسبب شعور الشخص البطال بالجوع والتهemis والإقصاء وشظف العيش، واعتقاده بأنه محروم من حقوق المواطنة المدنية، فيفضي ذلك إلى الخروج المسلح على الدولة التي لم توفر له ضروريات الحياة، فتطال المنشآت العامة والخاصة عمليات التفجير والتخريب والتدمير والنهب والسطو والسرقة، وهذا يلحق خسائر فادحة وتكاليف باهضة تمس شركات التأمين (التعويضات)؛

- تسبب معدلات البطالة المرتفعة في نشوء مظاهر سلبية غير صحية، كالاكتقان والتذمر الشعبي والغضب والسخط الاجتماعي، تترجم في شكل اعتصامات وإضرابات واحتجاجات وثورات وانقلابات واستشراء للجريمة والانفلات الأمني، وكل هذا تعبير من العاطلين عن رفضهم واستيائهم للسياسات المطبقة، وهو ما سيزيد من مسؤولية شركات التأمين في الوفاء بالتزاماتها تجاه الأفراد والمؤسسات في التعويض عن الأضرار المادية والمعنوية التي ألمت بهم.

خاتمة

إنّ تباطؤ عملية التجسيد وهي المرحلة الأهم يكاد يجرد المخططات الحكومية بترسانتها القانونية من الواقعية (حبر على ورق)، فالاستثمار لا يحتمل طول الانتظار، ولا يؤمن بالنصوص والتنظير بقدر ما يؤمن بالأفعال والتطبيق. إنّ الطاقة الفعلية لسوق التأمين الجزائري تصل حسب المصادر الحكومية الرسمية إلى ٧ مليارات دولار أمريكي، فالقطاع واعد ومجد، ومجال مزاوله النشاط الاستثماري فيه غير مكتسح وجذاب، فرقم الأعمال خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٩) ضئيل جداً، ولا يتجاوز ١ مليار دولار، وهو ما يعادل ٧,٠ بالمئة من الناتج الداخلي الخام، بمتوسط إنفاق سنوي في حدود ٢٢,٩ دولار للفرد، وقد تكبد قطاع التأمين الوطني خسائر جسيمة كفرص ضائعة ومهدورة، بسبب عزوف غالبية المواطنين الجزائريين عن تأمين بيوتهم ومحلّاتهم وكل أنواع الممتلكات الأخرى باستثناء السيارات. وعدم الإقبال على طلب الخدمات التأمينية له أسباب موضوعية ومسوّغات منطقية، تتمثل بالمشاكل المستعصية التي يتخبط فيها، ومن أهم العوامل التي تكبح جماح الاكتتاب والتعاقد مع شركات التأمين في الجزائر تفشي واستفحال ظاهرتي البطالة المزمنة (تفوّق العرض على الطلب في مجال اليد العاملة في سوق التشغيل)، والتضخم الفاحش (ارتفاع الطلب على السلع والخدمات أكثر من العرض، فتم اللجوء إلى الاستيراد من الخارج لسد الفجوة وتحقيق الأمن الغذائي)، لذلك يمكن القول إن الأوراق البحثية توصلت إلى النتائج الممزوجة بالتوصيات والمقترحات الآتية:

عرفت نسبة البطالة في الجزائر في العشرية المنقضية تراجعاً ملحوظاً مقارنةً بسنوات التسعينيات، بيد أنّ توفير فرص العمل الدائمة ومناصب الشغل المنتجة، خصوصاً في أوساط الشباب وحاملي الشهادات يعتبر تحدٍ يجب رفعه بصفة عاجلة، فهو يحتاج إلى إضفاء نسب نمو اقتصادي مرتفعة وعالية باستمرار، وفعالة ومولدة للثروة والقيمة المضافة، ليست مرتبطة بعائدات النفط، ويجب أن تتجاوز ٧ بالمئة حتى تكون كافية لمواجهة معضلة البطالة.

شهد معدل التضخم في الجزائر في العشرية الماضية تدرجاً محسوساً قياساً بأعوام التسعينيات، وهذا التحكم تفسره حزمة الإجراءات الحمائية، وليس حسن التسيير وقوة الجهاز لإنتاجي، بدليل عدم تحسن المستويات المعيشية للسكان، لذلك فأنجع الحلول وأفضل الصيغ للخروج من هذا المأزق ضرورة تنويع بنية وقاعدة الاقتصاد الجزائري بمعايير الجودة العالمية (صناعة، زراعة، وخدمات) وبمنظرة استراتيجية، ويمثل الرهان الأمثل توظيف موارد إيرادات المحروقات لإيجاد بدائل واضحة ذات كفاءة في التخلص من أحادية التصدير أو ما يعرف في الأدبيات بالاقتصاد السلطاني □

للاشتراك في مجلة بحوث اقتصادية عربية

(تصدر المجلة باللغة العربية فطلياً)

● الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد الجوي):

للحكومات والمؤسسات، في أقطار الوطن العربي	١٠٠ دولار أمريكي
للحكومات والمؤسسات، خارج الوطن العربي	١٢٠ دولاراً أمريكياً
للأفراد، في أقطار الوطن العربي، كافة	٧٠ دولاراً أمريكياً
للأفراد في أوروبا	٩٠ دولاراً أمريكياً
للأفراد في أمريكا وسائر الدول (عدا أوروبا)	١٠٠ دولار أمريكي

يرجى تسديد المبلغ كما يلي:

(١) إمّا بشيك لأمر المركز مباشرة مسحوب على أحد المصارف الأجنبية.

(٢) أو بتحويل إلى العنوان التالي: حساب مركز دراسات الوحدة العربية رقم (390-3800022-003) بالدولار الأمريكي بنك بيبيلوس - فرع الحمرا -

السادات ص.ب: ١١-٥٦٠٥ - بيروت - لبنان - تلکس -44078-Bybank

41601 LE - تلفون: ٧٣٦١٥٢ - ٣١ / ٢٥٥٦٢٠.